الميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا: نموذج الجاذبية

عمر سالمان[1]
محمد أحمد محمد السيد الشافعى[2]

ملخص البحث

اتجهت مصر لتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمى والمستوى الدولى وأيضاً المستوى الثنائى، حيث وقعت مصر على العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، وذلك بهدف محاولة الاستفادة من هذه الاتفاقيات وما ينتج عنها من مزايا تجارية كنتيجة للمعاملة التفضيلية لأعضاء تلك الاتفاقيات، وبالتالى فإن مصر حاولت أن تزيد من حجم تجارتها الخارجية مع دول الاتفاقيات وفتح المزيد من الأسواق أمام صادراتها، كمحاولة لتخفيف العجز المستمر فى الميزان التجارى لها، وتحقيق العديد من المنافع من تلك الاتفاقيات. وتعد اتفاقية الكوميسا (COMESA) من أهم الاتفاقيات التجارية لمصر، وذلك نظراً لما تتميز به من سمات تميزها عن غيرها من الاتفاقيات التجارية الأخرى. وبالتالى هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى المصرى، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من حجم الناتج المحلي الاجمالي لمصر وأثرالاتفاقية وبين الميزان التجارى لمصر، حيث أنه بتوقيع الاتفاقية كان هناك تأثير إيجابى على الميزان التجارى لمصر، بينما كان هناك تأثير سلبى ومعنوى للمسافة على الميزان التجارى المصرى.

الكلمات الرئيسية: اتفاقيات التجارة الحرة، الميزان التجارى، الكوميسا، نموذج الجاذبية.

(1) أستاذ الاقتصاد الدولى وعميد الكلية السابق، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
(2) مدرس مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

The Trade Balance Between Egypt and The COMESA Countries: Gravity Model

Abstract

Egypt tended to strengthen its economic relations with economic blocs at the regional and international levels, as well as the bilateral level, as Egypt signed many free trade agreements, with the aim of trying to benefit from these agreements and the resulting commercial advantages as a result of preferential treatment for the members of those agreements. Egypt tried to increase the volume of its foreign trade with the countries of the agreements and open more markets for its exports, as an attempt to reduce the continuing deficit in its trade balance, and to achieve many benefits from those agreements. The COMESA Agreement is one of the most important trade agreements for Egypt, due to its features that distinguish it from other trade agreements. Thus, the study aimed to analyze and measure the impact of the COMESA agreement on the Egyptian trade balance. The study concluded that there is a positive and significant relationship between each of the size of the gross domestic product of Egypt and the impact of the agreement and the trade balance of Egypt, as by signing the agreement there was a positive impact on the trade balance of Egypt, while there is a negative and significant impact of the distance on the Egyptian trade balance.

Key Words: Free Trade Agreements, Trade Balance, COMESA, Gravity Model.

1/1 مقدمة:

يعانى الاقتصاد المصرى من عجز مزمن ومتفاقم فى الميزان التجارى، وينشأ هذا العجز نتيجة تزايد قيم الواردات السلعية بشكل مستمر عن قيم الصادرات السلعية، ويتسم معدل نمو الصادرات السلعية بالضعف وذلك بالمقارنة بمعدل نمو الواردات السلعية فى معظم السنوات. وقد تزايد عجز الميزان التجارى فى مصر من 2.9 مليار دولار فى بداية الثمانينات من القرن العشرين إلى 8.2 مليار دولار فى بداية التسعينات من نفس القرن، ثم تزايد العجز من 7.5 مليار دولار عام 2002 إلى 33.4 مليار دولار عام 2020، حيث يشكل ذلك ضغطاً مستمراً على قدرات الاقتصاد، ويؤثر سلباً على الأداء الاقتصادى.

وقد عقدت مصر العديد من الاتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم ومختلف المناطق، وذلك للاستفادة من هذه الاتفاقيات وما ينتج عنها من مزايا تجارية كنتيجة للمعاملة التفضيلية لأعضاء تلك الاتفاقيات، فقد حاولت مصر أن تزيد من حجم تجارتها الخارجية مع دول الاتفاقيات وفتح المزيد من الأسواق أمام صادراتها، كمحاولة لتخفيف العجز المستمر فى الميزان التجارى لها. وتعد اتفاقية الكوميسا من أهم الاتفاقيات التجارية لمصر، وذلك نظراً لما تتميز به من سمات تميزها عن غيرها من الاتفاقيات التجارية.

وتتمثل مشكلة البحث في انخفاض حجم تجارة مصر الخارجية مع دول أفريقيا، وذلك بالمقارنة مع الدول الأخرى كالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وفى ضوء وجود مصر ضمن تكتل الكوميسا فإن ذلك يتيح لها الفرصة لتحقيق العديد من الأهداف التى تضمنتها اتفاقية الكوميسا. وذلك مرتبط بالميزان التجارى لمصر مع الدول الأعضاء بالكوميسا. ومن ثم يمكن صياغة المشكلة فى السؤال التالى: هل تؤثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى المصرى إيجابياً أم سلبياً؟

ويقوم البحث على **فرضية** أساسية مفادها "هناك تأثير إيجابى لانضمام مصر لاتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى المصرى".

ويتمثل **هدف البحث** في اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية السابقة وذلك للتأكد من طبيعة العلاقة بين اتفاقية الكوميسا والميزان التجارى لمصر، وكذلك دراسة العلاقة بين مصر وتجمع الكوميسا وتحليل هيكل التجارة الخارجية لمصر مع دول هذا التجمع، وكذلك تحديد أهم الفرص التصديرية المتاحة لمصر فى أسواق الدول الأفريقية.

وتعتمد **منهجية البحث** على المنهج الاستنباطى فى عرض موضوع البحث من خلال عرض الإطار النظرى والتحليل الاقتصادى لموضوع البحث، بجانب **الأسلوب القياسى باستخدام نموذج الجاذبية** لتوضيح أثر انضمام مصر لاتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى بين مصر وباقى الدول الأعضاء خلال فترة الدراسة (2001-2020).

وتتمثل **أهمية البحث** في إلقاء الضوء على أهمية اتفاقية الكوميسا بالنسبة لمصر، وواقع التبادل التجارى بين مصر ودول تجمع الكوميسا، وأهم الفرص المتاحة للاستفادة من هذا التبادل، وأهم التحديات التى تعوقه. وكذلك معرفة الدول الذى تلعبه اتفاقية الكوميسا فى عجز الميزان التجارى لمصر.

وبناءاً على ما تقدم سينقسم البحث إلى أربعة أجزاء بخلاف المقدمة، الأول يتضمن الإطار النظرى والأدبيات السابقة من خلال تناول نبذة عن نظرية التكامل الاقتصادى وتحليل اتفاقية الكوميسا والأدبيات النظرية لنموذج الجاذبية ، والجزء الثانى يتضمن تحليل التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا، ويختص الجزء الثالث بالدراسة التطبيقية لتحليل أثر انضمام مصر لاتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى، والجزء الرابع يختص بخلاصة البحث والتوصيات.

2/1 الإطار النظري والأدبيات السابقة:

1/2/1 الإطار النظرى للعلاقة بين مصر والكوميسا:

ظهر مصطلح التكامل الاقتصادى Economic integration لأول مرة فى الأدب الاقتصادى عام 1950 مع الاقتصادى النمساوى فاينر (Viner) حيث يرجع الفضل له فى وضع الأساس الخاص بنظرية الاتحاد الجمركى، والتى تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادى (Viner, 1950).

وتعددت التعاريف الخاصة بالتكامل الاقتصادى حيث اختلفت وجهات النظر حول تفسير هذه الظاهرة وتحديد مفهومها باختلاف المفكرين الاقتصاديين، فنجد أنهم لم يتفقوا على تعريف محدد خاص بالتكامل. حيث يعرف " **بيلا بلاسا Bela.BALASSA**" التكامل الاقتصادى على أنه "عملية وحالة، فهو كعملية (Process) يحتوى على كل الإجراءات الخاصة بإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التى تنتمى للدول الهادفة للتكامل، وهو كحالة (State) يرمز إلى اختفاء كل أشكال التمييز والتفرقة بين الوحدات الاقتصادية الوطنية" (Bela.BALASSA, 1969).

ويتم تعريف التكامل بمفهومه الحديث بأنه عملية سياسية اقتصادية اجتماعية هادفة لإقامة علاقات اندماجية متكافئة، وتخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وينتج عنها عوائد مشتركة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للدول الأعضاء داخل التكامل، وكذلك رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية وأيضاً رفع معدلات النمو الاقتصادى.

وتعد الكوميسا COMESA من أشهر اتفاقيات التجارة الحرة على مستوى قارة أفريقيا، وهى اختصار Common Market for Eastern and Southern Africa وتعنى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، وهو عبارة عن تجمع

اقتصادى إقليمى يضم 21 دولة إفريقية وهى مصر وكينيا والصومال وبوروندى وزيمبابوى وموريشيوس وجزر القمر واريتريا وليبيا وتونس وأثيوبيا وجيبوتى ورواندا وأوغندا ومدغشقر وسيشيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالاوى وإسواتينى (مملكة سوازيلاند سابقاً) والسودان وزامبيا.

وقد تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا (PTA) فى 1981/9/21، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى 1982/9/30. وقد أدت هذه الاتفاقية إلى نشأة اتفاقية الكوميسا COMESA التى تم التوقيع عليها فى 1993/11/5 ودخلت حيز التنفيذ فى 1994/12/8. وتشمل أهداف الدول التى وافقت على الاتفاقية فى تعزيز الأمن والسلام بالمنطقة، وتشكيل وحدة اقتصادية تجارية كبيرة تكون قادرة على التغلب على الحواجز والمعوقات التى تواجهها كل دولة بمفردها. وتكمن استراتيجية الكوميسا فى (الازدهار الاقتصادى من خلال التكامل الإقليمى) مع 21 دولة عضو، حيث يزيد عدد سكانها عن 583 مليون نسمة، كما يبلغ الناتج المحلى الإجمالى لها حوالى 805 مليار دولار، وتشكل الكوميسا سوقاً رئيسياً للتجارة الداخلية والخارجية، وهى تجارة عالمية للصادرات والواردات من السلع تبلغ قيمتها حوالى 324 مليار دولار أمريكى، وتبلغ مساحتها الجغرافية تقترب من ثلثى القارة الأفريقية بمساحة 12 مليون كيلومتر مربع.

وفى ظل اهتمام مصر بتنمية ودعم علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول الأفريقية، فقد انضمت مصر للكوميسا فى 1998/6/29 وتم البدء فى تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء فى 1999/2/17 وذلك على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التى يكون لها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المختصة بكل دولة.

وتمكن هذه الاتفاقية مصر من الاستفادة من العديد من المزايا، ومنها اتساع حجم السوق المتاح أمام المنتجات المصرية، وكذلك الاستفادة من الإعفاءات المتبادلة، والنفاذ لأسواق الدول الأفريقية دون سداد رسوم جمركية. وتتم أيضاً الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء، حيث تستورد تلك الدول العديد من المنتجات المصرية (تتمتع مصر فيها بميزة نسبية)، ومن أمثلتها السلع الهندسية والأدوات المنزلية، والسيراميك والأدوات الصحية، والبصل المجفف، والأدوية، ومنتجات الألومنيوم، وإطارات السيارات، والحديد والصلب، والغزل والمنسوجات والأحذية.

وكذلك استيراد المواد الخام اللازمة للصناعات المصرية، والتى تؤثر على رفاهية المستهلك المصرى بإعفاء جمركى، مثل البن والشاى، والجلود الخام، والنحاس، والماشية واللحوم، والذرة والسمسم والتبغ. وأيضاً الاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من البنك الأفريقى والمؤسسات المالية الدولية لتنمية الصادرات للدول الأفريقية، والانخراط فى الاتفاقيات الأفريقية والذى يؤدى لريادة مصر للقارة الأفريقية ودورها الفعال فيها، وإقامة نظام متقدم خاص بتبادل المعلومات داخل الأعضاء.

وتتمثل أهم الصادرات المصرية لدول الكوميسا فى مواد البناء مثل الأسمنت والحديد والصلب والمنتجات الكيماوية والدوائية والورق والسكر والزيوت والصناعات الغذائية والشحوم والأرز والخضروات والفواكه وبعض المنتجات الهندسية. **كما تتمثل أهم الواردات المصرية من دول الكوميسا** فى المواد الخام وأهمها النحاس والبن والشاى والتبغ والبهارات والوقود المعدنى والزيوت المعدنية والثمار الزيتية والسمسم والحيوانات الحية.

2/2/1 الأدبيات النظرية لنموذج الجاذبية:

اهتم الاقتصاد اهتماماً ملحوظاً بنموذج الجاذبية لتفسير التجارة الدولية وتدفقات التجارة بين الدول وخاصةً بعد ظهور عدة ظواهر اقتصادية فشلت فى تفسيرها النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، مثل تجزئة الإنتاج والعناقيد الصناعية والتجارة داخل الصناعات. ونجد أن نموذج الجاذبية يأخذ اسمه من قانون الجاذبية لنيوتن (عام 1687)، والذى ينص على أن قدرة جسمين على جذب كل منهما للآخر تتناسب طردياً مع كتلتهما، وتتناسب عكسياً مع مربع المسافة بينهما (Kincses, 2014).

ويهدف تطبيق نموذج الجاذبية على نظرية التجارة الدولية إلى شرح التدفقات التجارية الثنائية بين اقتصادين وذلك باعتبار أن كل منهما جسم عضوى يجذب الآخر، بحيث تتناسب التدفقات التجارية طردياً مع حجم الاقتصاد (GDP)، وتتناسب عكسياً مع المسافة بينهما (Distance). وقد ظهر نموذج الجاذبية أول مرة عن طريق الاقتصادى الألمانى تنبرجن Tinbergen وذلك لتحليل التجارة الخارجية عام 1962 حيث تم تسميته بنموذج الجاذبية الأساسى. حيث يفسر هذا النموذج تدفقات التجارة (صادرات أو واردات) (Fij) من الدولة محل الدراسة (i) إلى الدولة الأخرى (أو الدول الأخرى) (j) على أنه حاصل ضرب الناتج المحلى الإجمالى لكل من الدولتين (GDPi, GDPj) مقسوماً على المسافة (D) بينهما، وبالإضافة للثابت (Tinbergen, 1962).

$$Fij = GDPi \times GDPj \div Dij$$

وقد استخدم (Wilhelmsson 2006) نموذج الجاذبية لدراسة وتقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة الناتج عن توسع الاتحاد الأوروبى ناحية الشرق، وذلك فى ضوء اتفاقيات التجارة الحرة بين دول الاتحاد الأوروبى ودول التوسع الخامس، وتوضيح آثار هذه الاتفاقيات على التدفقات التجارية بين تلك الدول.

وقد هدفت دراسة (M. Zaraoso, 2003) إلى تقييم محددات التدفقات التجارية الثنائية بين 47 دولة، باستخدام نموذج الجاذبية، وعلى وجه التحديد ، آثار الاتفاقيات التفضيلية بين العديد من التكتلات الاقتصادية والمناطق مثل الاتحاد الأوروبي (EU) ، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وذلك خلال الفترة الزمنية (1980–1999). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين عامل السكان للدولة المصدرة وتدفقات التجارة للدولة المستوردة، وبالنسبة لعامل المسافة فقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية.

3/1 تحليل التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا:

تتميز اتفاقية الكوميسا بعدة سمات تميزها عن غيرها من الاتفاقيات التجارية من أهمها اتساع حجم السوق الناتج عن زيادة عدد الدول الأعضاء فى الاتفاقية، بالإضافة إلى تنوع الدول الأعضاء من حيث كونها دول أفريقية ودول أفريقية عربية وبالتالى تنوع أذواق المستهلكين ووجود فرصة كبيرة أمام المنتجات المصرية المختلفة للنفاذ لهذه الأسواق، كذلك تتفوق مصر عن تلك الدول صناعياً وتكنولوجياً مما يعطى لمصر ميزة نسبية فى السلع الصناعية والتكنولوجية.

1/3/1 الميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا:

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن رصيد الميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا بلغ (–163) مليون دولار عام 2001 (عجز)، وفى عام 2020 بلغ (545) مليون دولار (فائض)، حيث بلغ الحد الأدنى (–210) مليون دولار عام 2002، والحد الأقصى (1314) مليون دولار عام 2010 حيث يعد ذلك أكبر فائض للميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا كنتيجة لزيادة الصادرات المصرية من الأجهزة الكهربائية والسكر ومصنوعاته والحبوب. وبلغ متوسط رصيد الميزان التجارى خلال فترة الدراسة (557) مليون دولار.

جدول رقم (1): تطور التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (2001-2020)

(القيم بالمليون دولارأمريكى):

العام	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجارى	العام	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجارى
2001	113	276	163-	2011	1674	906	768
2002	133	343	210-	2012	2043	899	1144
2003	237	225	12	2013	1857	657	1200
2004	231	199	32	2014	1592	586	1006
2005	433	299	134	2015	1172	573	599
2006	443	239	204	2016	1214	549	664
2007	535	363	172	2017	1179	503	676
2008	1585	1149	437	2018	1531	842	689
2009	1892	708	1184	2019	1683	946	737
2010	2277	963	1314	2020	1375	831	545
المتوسط	1116	603	557				

المصدر: جمعت من قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية: http://www.trademap.org

2/3/1 الصادرات المصرية لدول الكوميسا:

بالنظر إلى استراتيجية تنمية الصادرات المصرية لدول الكوميسا نجد أنها تحتوى على عدة عناصر تهدف لتقليل المعوقات أمام المصدرين ومن أهمها تقليل المخاطر الائتمانية التى تواجه المصدرين فى بعض الدول الأفريقية عن طريق شركات ضمان الصادرات وتفعيل دور التمثيل التجارى المصرى، كذلك تقليل تكاليف الشحن، ومساعدة المصدرين فى ترويج المنتجات فى الأسواق الأفريقية عن طريق زيادة المعارض التجارية.

قيمة الصادرات المصرية لدول الكوميسا:

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن قيمة الصادرات المصرية لدول الكوميسا بلغت (113) مليون دولار عام 2001، ووصلت إلى (1375) مليون دولار عام 2020، حيث بلغ الحد الأدنى (113) مليون دولار عام 2001، والحد الأقصى (2277) مليون دولار عام 2010، كما بلغ متوسط قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة (1116) مليون دولار.

وبالنظر لبيانات نفس الجدول يتضح وجود زيادة كبيرة فى قيمة الصادرات المصرية لدول الكوميسا نتيجة التوسع فى التصدير لهذه الأسواق التى تتسم بتنوع الأذواق واتساع الحجم، حيث استهدفت مصر هذه الأسواق بعد تأثر القدرات التصديرية للولايات المتحدة والصين والدول الأوروبية نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008.

الهيكل السلعى للصادرات المصرية لدول الكوميسا:

يتضح من نتائج الجدول رقم (2) أن أهم مكونات الهيكل السلعى للصادرات المصرية لدول الكوميسا يتمثل فى سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر) (المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 5%)، ويليه دقيق حنطة (قمح) أو دقيق خليط (المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 4.2%)، ثم يأتى كل من الأسمنت المائى بكافة أنواعه، والمستلزمات الطبية، والصابون والمنظفات (المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بنسب مساهمة بلغت 4% و 3.5% و 3.3% على الترتيب). حيث شكلت تلك السلع حوالى 20% من الصادرات المصرية لدول الكوميسا، وبالتالى نلاحظ عدم وجود تركز سلعى فى الصادرات المصرية لدول الكوميسا.

جدول رقم (2): الهيكل السلعى للصادرات المصرية لدول الكوميسا خلال متوسط الفترة (2016-2020) (القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	البند الجمركى	السلعة المصدرة	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط	المساهمة

1	1701	سكر قصب أو سكر بنجر	103	67	64	56	37	66	%5
2	1101	دقيق قمح أو دقيق خليط	33	43	90	69	58	59	%4.2
3	2523	أسمنت مائى بكافة أنواعه	10	31	79	89	71	56	%4
4	9619	مستلزمات طبية	32	44	54	54	53	47	%3.5
5	3402	صابون ومنظفات	40	40	43	54	44	44	%3.3
باقى المنتجات			996	954	1201	1361	1120	1126	%80
إجمالى المنتجات			1214	1179	1531	1683	1382	1398	%100

تم الترتيب على أساس متوسط الخمس سنوات. **المصدر**: جمعت من قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية: http://www.trademap.org

الهيكل الجغرافى للصادرات المصرية لدول الكوميسا:

يتضح أن أهم دول الكوميسا المستوردة من مصر تمثلت فى ليبيا (المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 44%) أى أنه ما يقرب من نصف الصادرات المصرية لدول الكوميسا تستقبله ليبيا وحدها، ويليها كينيا (المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 23%)، ويليها إثيوبيا (المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة 9%)، ثم كل من إريتريا و أوغندا (المرتبة الرابعة والخامسة بنسب مساهمة 7% و 5% على الترتيب). وقد استقبلت هذه الدول حوالى 88% من الصادرات المصرية لتجمع الكوميسا، وبالتالى نجد أن هناك تركز جغرافى واضح للصادرات المصرية لهذا التجمع (خمسة دول فقط تستقبل 88% من الصادرات المصرية)، ومن ثم يمكننا القول بأن مصر لم تستفد حتى الآَن من السوق الأفريقية الواسعة والمتنوعة الأذواق.

3/3/1 الواردات المصرية من دول الكوميسا:

تتبع أهمية اتفاقية الكوميسا بالنسبة لمصر من خلال ما توفره هذه الدول الأفريقية لمصر من واردات المواد الخام ومستلزمات الإنتاج مثل المعادن ومنتجات التبغ وبعض السلع الاستراتيجية كالشاى، حيث تشكل تلك الواردات أهمية كبيرة لمصر.

قيمة الواردات المصرية من دول الكوميسا:

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن قيمة الواردات المصرية من دول الكوميسا بلغت (276) مليون دولار عام 2001، ثم وصلت عام 2020 إلى (831) مليون دولار، حيث بلغ الحد الأدنى (199) مليون دولار عام 2004، والحد الأقصى (1149) مليون دولار عام 2008. كما بلغ متوسط قيمة الواردات خلال فترة الدراسة (603) مليون دولار.

كما نجد أن الواردات المصرية من دول الكوميسا أخذت فى التذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى أن معظم الواردات المصرية من دول الكوميسا واردات مواد خام أو سلع أولية تعانى فيها تلك الدول من اعتمادها على وسائل إنتاج تقليدية تؤدى لضعف قدراتها الإنتاجية، كما قد يكون السبب فى انخفاض الواردات منذ عام 2016 هو اتجاه مصر للحد من الواردات.

الهيكل السلعى للواردات المصرية من دول الكوميسا:

يتضح أن أهم مكونات الهيكل السلعى للواردات المصرية من دول الكوميسا يتمثل فى نحاس نقى وخلائط نحاسية بأشكال خام (المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 39%)، ويليه الشاى وإن كان منكهاً (المرتبة الثانية بنسبة 35%)، ثم التبغ الخام أو غير المصنع، وزيوت النفط وزيوت خام، ومنتجات مسطحة مرققة بالاسطوانات (مدرفلة) من حديد أو من صلب (المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بنسب مساهمة 8% و 3% و 2% على الترتيب). وقد شكلت هذه السلع حوالى 86% من إجمالى

الواردات المصرية من دول الكوميسا، ومن ثم فإن هناك تركز سلعى واضح للواردات المصرية من دول الكوميسا.

الهيكل الجغرافى للواردات المصرية من دول الكوميسا:

يتضح أن أهم الدول المصدرة لمصر من دول الكوميسا هى كينيا (المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 36%)، ثم زامبيا (المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 26%)، ويليها ليبيا (المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة 11%)، ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية، وملاوى (المرتبة الرابعة والخامسة بنسب مساهمة 9% و 4% على الترتيب). ونجد أن حوالى 86% من الواردات المصرية من دول الكوميسا يأتى من تلك الخمسة دول، ومن ثم يمكننا القول أن هناك تركز جغرافى واضح فى الواردات المصرية من دول الكوميسا.

4/3/1 تحليل القدرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية السلعية فى أهم دول الكوميسا:

يتضح أن أهم السلع التى تصدرها مصر لدول الكوميسا هى سكر القصب وسكر البنجر، والأسمنت المائى بكافة أنواعه، والدقيق، والمستلزمات الطبية، ومحضرات الغسيل والمنظفات، حيث تتمتع مصر بميزة نسبية تصديرية فى هذه السلع (ما عدا الدقيق).

فبالنسبة لسكر القصب وسكر البنجر يتضح أن كينيا هى أهم الدول المستوردة لها من مصر، حيث احتلت مصر المركز الرابع من بين الدول المصدرة للسوق الكينى بمعدل نمو للصادرات المصرية من هذه السلعة فى السوق الكينى بلغ –23% وذلك بنصيب سوقى 9.7%، وبالنسبة للمنافسين لمصر فى السوق الكينى فكانت زيمبابوى هى أهم الدول المنافسة وذلك بمعدل نمو 52% وبنصيب سوقى 21.2% وتعريفة جمركية صفر%. وفيما يخص النسبة السعرية بين مصر وزيمبابوى فقد

بلغت 0.97 وذلك يدل على تمتع مصر بميزة نسبية سعرية لهذه السلعة فى السوق الكينى.

وبالنسبة للأسمنت المائى بكافة أنواعه يتضح أن ليبيا هى أهم الدول المستوردة لها من مصر، حيث احتلت مصر المركز الثانى من بين الدول المصدرة للسوق الليبى بمعدل نمو للصادرات المصرية من هذه السلعة فى السوق الليبى بلغ 57% وذلك بنصيب سوقى 43%، وبالنسبة للمنافسين لمصر فى السوق الليبى فكانت تركيا هى أهم الدول المنافسة وذلك بمعدل نمو 33% وبنصيب سوقى 54.4%.

وبالنسبة للدقيق يتضح أن إريتريا هى أهم الدول المستوردة لها من مصر، حيث احتلت مصر المركز الأول من بين الدول المصدرة للسوق الإريترى بمعدل نمو للصادرات المصرية من هذه السلعة فى السوق الإريترى بلغ 19% وذلك بنصيب سوقى 99%، وبالنسبة للمنافسين لمصر فى السوق الإريترى فكانت إيطاليا هى أهم الدول المنافسة وذلك بمعدل نمو صفر% وبنصيب سوقى 1% وتعريفة جمركية 2%. وفيما يخص النسبة السعرية بين مصر وإيطاليا فقد بلغت 1.2 وذلك يدل على عدم تمتع مصر بميزة نسبية سعرية لهذه السلعة فى السوق الإريترى (بالرغم من تمتعها بميزة تفضيلية جمركية).

وبالنسبة للمستلزمات الطبية يتضح أن كينيا هى أهم الدول المستوردة لها من مصر، حيث احتلت مصر المركز الأول من بين الدول المصدرة للسوق الكينى بمعدل نمو للصادرات المصرية من هذه السلعة فى السوق الكينى بلغ 18% وذلك بنصيب سوقى 57.3%، وبالنسبة للمنافسين لمصر فى السوق الكينى فكانت الصين هى أهم الدول المنافسة وذلك بمعدل نمو -4% وبنصيب سوقى 29.3%.

المصدر: جمعت من قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية: http://www.trademap.org

5/3/1 نتائج تحليل التبادل التجارى لمصر مع دول الكوميسا:

- تحتل دول اتفاقية الكوميسا المركز السادس عالمياً كأهم الأسواق المستوردة من مصر خلال الفترة (2016–2020)، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها فى الصادرات المصرية حوالى 5.1% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية للعالم، ومن ثم يتضح لنا انخفاض معدلات التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا وذلك بالمقارنة مع الاتفاقيات التجارية الأخرى.
- حقق الميزان التجارى لمصر مع دول الكوميسا فائضاً وذلك بشكل مستمر خلال معظم سنوات الدراسة (2003–2020)، ونلاحظ تذبذب هذا الفائض ما بين الارتفاع والانخفاض.
- تتمثل أهم الصادرات المصرية لدول الكوميسا فى سكر القصب أو سكر شوندر (بنجر)، ودقيق حنطة (قمح) أو دقيق خليط، والأسمنت مائى بكافة أنواعه، والمستلزمات الطبية، والصابون والمنظفات. حيث تتمتع مصر بميزة نسبية تصديرية فى هذه السلع (ما عدا الدقيق)، وتشكل تلك السلع حوالى 20% من إجمالى الصادرات المصرية لدول الكوميسا.
- تتمتع بعض الصادرات المصرية فى أسواق دول الكوميسا بقدرات تنافسية جيدة وذلك فى سكر القصب وسكر البنجر، بينما لا تتمتع مصر بميزة تنافسية سعرية فى معظم المنتجات التى تصدرها لتلك الدول، وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها ارتفاع تكاليف نقل السلع للأسواق الأفريقية كنتيجة لعدم انتظام خطوط الشحن وكذلك ارتفاع تكاليف تأمين الصادرات، وذلك مقارنةً بتكاليف منخفضة للمنافسين (وأهمهم الصين التى تتميز بوجود كميات كبيرة من الصادرات وبالتالى تكاليفها أقل من مصر، وتتمتع كذلك بانتظام خطوط الشحن). وبالتالى لابد من قيام مصر بمزيد من الدعم لنقل المنتجات المصرية للأسواق الأفريقية.

- تتمثل أهم الواردات المصرية من دول الكوميسا فى النحاس النقى والخلائط النحاسية بأشكال خام، والشاى وإن كان منكهاً، والتبغ خام أو غير مصنع، وزيوت النفط وزيوت خام، والمنتجات المسطحة المرققة بالاسطوانات (مدرفلة) من حديد أو من صلب. وتشكل تلك السلع حوالى 86% من إجمالى الواردات المصرية من دول الكوميسا.
- وجود تركز جغرافى واضح للصادرات المصرية لدول الكوميسا (خمسة دول فقط تستقبل 88% من الصادرات المصرية)، ومن ثم يمكننا القول بأن مصر لم تستفد حتى الآن من السوق الأفريقية الواسعة والمتنوعة الأذواق.
- نلاحظ أن الواردات المصرية من دول الكوميسا أخذت فى التذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى أن معظم الواردات المصرية من دول الكوميسا واردات مواد خام أو سلع أولية تعانى فيها تلك الدول من اعتمادها على وسائل إنتاج تقليدية تؤدى لضعف قدراتها الإنتاجية، كما قد يكون السبب فى انخفاض الواردات منذ عام 2016 هو اتجاه مصر للحد من الواردات.

1 /4 الدراسة التطبيقية لتقييم أثر انضمام مصر لاتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى:

تستخدم الدراسة نموذج الجاذبية لتحليل الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا. بهدف اختبار تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع المتمثل في حجم الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية COMESA، وذلك باستخدام بيانات مجمعة Panel Data خلال الفترة (2001 – 2020)، وتم تقدير معلمات النماذج محل الدراسة من خلال طريقة الآثار العشوائية Random effect حيث تم التحقق من أنها تمثل الطريقة الأمثل لعلاج مشاكل القياس بالمقارنة بالطرق الأخرى مثل طريقة OLS العادية، وطريقة pooled OLS وطريقة الاثار الثابتة Fixed

effect حيث تم اختبار ذلك من خلال اختبار Hausman، واختبار Wald. وذلك بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

وتوضح المعادلة التالية متغيرات نموذج الجاذبية المقترح بشكل عام:

$$\mathbf{Ln\ YiJt = \alpha + \beta1\ Ln\ Pe + \beta2\ Ln\ Pa + \beta3\ Ln\ GDPe + \beta4\ Ln\ GDPa + \beta5\ Ln\ DiJ + \beta6\ Ln\ EX - \beta7\ Ef\ iJ - \beta8\ Pr\ iJ + Zt}$$

حيث أن:

Y = المتغير التابع ويمثل حجم الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية COMESA، i = مصر، j = دول اتفاقية COMESA، t = عدد سنوات الدراسة وهى (2001– 2020)، Pe = عدد سكان مصر بالمليون نسمة، Pa = عدد سكان دول اتفاقية COMESA بالمليون نسمة، GDPe = حجم الناتج المحلى الإجمالى لمصر بالمليار دولار، GDPa = حجم الناتج المحلى الإجمالى لدول اتفاقية COMESA بالمليار دولار، Dij = المسافة الجغرافية، وهى المسافة بين عاصمة مصر (القاهرة) وعواصم دول اتفاقية COMESA بالكيلو متر، EX = معدل الصرف، Ef = أثر الاتفاقية التجارية وقد تم تضمينه فى النموذج كمتغير وهمى (DummyVariable) ، حيث يتم إعطاء رقم واحد للسنوات التى تكون الاتفاقية فيها جارية النفاذ، وإعطاء رقم صفر للسنوات التى لم تكن الاتفاقية فيها منفذة، Pr = إجراءات الحد من عجز الميزان التجارى لمصر، وقد تم تضمينه فى النموذج كمتغير وهمى، حيث يتم إعطاء رقم واحد للسنوات التى ينفذ بها تلك الإجراءات، وإعطاء رقم صفر للسنوات التى لم ينفذ بها تلك الإجراءات، Z = حد الخطأ العشوائى، وتشير α إلى ثابت المعادلة، أما المعلمات ($\beta1, \beta2, \beta3, \beta4,$ $\beta5, \beta6, \beta7, \beta8$) فهى معلمات المتغيرات المستقلة.

وتم تجميع بيانات البحث من أكثر من مصدر حيث تم تجميع بيانات الناتج المحلى الإجمالى لمصر، والناتج المحلى الإجمالى لدول الكوميسا، ومعدل الصرف،

وعدد السكان من خلال بنك البيانات التابع للبنك الدولي، بينما تم الحصول على بيانات المسافة الجغرافية، وهى المسافة بين عاصمة مصر (القاهرة) وعواصم دول اتفاقية COMESA بالكيلو متر من الموقع الإلكترونى mapcrow.info، وبيانات أثر الاتفاقية التجارية وإجراءات الحد من عجز الميزان التجارى لمصر من وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الخارجية والاتفاقات التجارية، الإدارة العامة للسياسات التجارية.

وفيم يلي سنتناول المراحل التالية لنماذج الجاذبية:

أولاً: التحقق من استقرار السلاسل الزمنية:

يمكن التحقق من ذلك خلال اختبارات جذر الوحدة Unit Root للبيانات المجمعة مثل اختبار Augmented Dickey-Fuller، واختبار Phillips-Perron للحكم على مدي استقرار البيانات.

وقد أظهرت نتائج اختبار Phillips-Perron (ملحق رقم 1) للحكم على مدي استقرار البيانات باستخدام الثابت Intercept استقرار حجم الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية COMESA ومعدل الصرف وحجم الناتج المحلى الإجمالي لدول اتفاقية COMESA وإجراءات الحد من عجز الميزان التجاري في مصر عند المستوي الأول. واستقرار حجم الناتج المحلى الإجمالي لمصر، وعدد سكان مصر، وعدد سكان دول اتفاقية COMESA عند المستوي الثاني. بينما يتضح أن أثر الاتفاقية ، والمسافة الجغرافية مستقرة عند المستوي الصفري باستخدام الثابت Intercept.

ثانياً: التحقق من فروض assumptions لنموذج الجاذبية:

يجب التحقق من فروض assumptions لنموذج الجاذبية قبل تقدير معلماته حتى يتسنى علاجها لضمان الحصول على تقديرات كفء غير متحيزة، وفيما يلي اختبار هذه الفروض والتأكد من سلامتها وعلاجها في حالة عدم تحققها.

الفرض الأول: تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي: أظهرت نتائج اختبار Jarque-Bera(ملحق رقم 2) أن P-Value (Sig.) = 0.836 لاختبار Jarque-Bera وهي أكبر من 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض الثاني: عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي: أظهرت نتائج اختبار عامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة المحلق وجود ارتباط تام بين كلا من سكان مصر والناتج المحلى الإجمالي لمصر، عدد سكان دول الاتفاقية وحجم الناتج المحلى الإجمالي لها ومن ثم تم حذفهم من النموذج. وتمثلت نتيجة الاختبار فيما يلي:

جدول (8): معاملاتVIF لنموذج الجاذبية:

المتغيرات المستقلة	VIF
GDPE	2.856645
GDPA	6.856674
DIJ	1.146396
EX	9.17517
EF	1.754175
PR	5.177688

من النتائج في الجدول السابق يتضح أن قيمة VIF للمتغيرات المستقلة انها تتراوح بين (9.17517، 1.146396)، حيث انها تقل عن القيمة 10، مما يدل على أنه

لا يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي وبالتالي تحقق هذا الفرض.

الفرض الثالث: عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي:أظهرت نتائج قيمة اختبار ديربن واتسون Durbin-Watson (1.174955) وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. لذا يمكن استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM لحل هذه المشكلة عن طريق أخذ فترات ابطأ مناسبه للبواقي ثم حصلنا على النتائج التالية:

جدول (9): اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM لنموذج الجاذبية:

Test	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	7.348316	0.0616

ويتضح من النتائج أن P-Value (Sig.) = 0.0616 أكبر من 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي أي أن البواقي غير مرتبطة.

الفرض الرابع: تجانس التباين:ويتضح من نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfreyأن P-Value (Sig.) = 0.2133 أكبر من 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية بأن البواقي لها تباين ثابت (Homoscedasticity). علي النحو التالي:

جدول (10): اختبارBreusch-Pagan-Godfrey لنموذج الجاذبية:

Test	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square
Breusch-Pagan-Godfrey	8.354463	0.2133

ثالثاً: نتائج تقدير معلمات نماذج الجاذبية:

تم استخدام طريقة الآثار العشوائية Random effect لتقدير معلمات نماذج الجاذبية حيث تم التحقق من أنها الطريقة الأمثل لعلاج بعض مشاكل القياس

السابقة، بالمقارنة بالطرق الأخرى مثل طريقة OLS العادية، وطريقة pooled OLS وطريقة الاثار الثابتة Fixed effect حيث تم التأكد من ذلك من خلال اختبار Hausman حيث كانت القيمة الاحتمالية 1= (.Sig) P-Value وهي أكبر من 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن طريقة الآثار العشوائية Random effect هي طريقة التقدير الأنسب.

وفيما يلي نتائج تقدير المعلمات لنموذج الدراسة:

جدول (11): نتائج تقدير نموذج الجاذبية:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-18415.80	3577.379	-5.147846	0.0000
GDPE	0.407668	0.833260	0.489245	25500.
GDPA	-8.542194	1.646422	-5.188337	0.0000
DIJ	-4.383965	0.942798	-4.649950	0.0000
EX	-72.58760	13.46819	-5.389557	0.0000
EF	172.9847	84.72537	2.041711	0.0432
PR	-137.3757	89.13752	-1.541166	0.1257

R-squared	0.776906
Adjusted R-squared	0.766841
F-statistic	77.19338
Prob(F-statistic)	0.000000

يتضح من نتائج اختبار F معنوية نموذج الجاذبية ككل، حيث أن القيمة المعنوية بلغت 000. وهي أقل من 0.05 ممَّا يدل على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق أهدافها، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R-squared)$ 0.776906، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 77.7%

من التغيرات التي تحدث في قيمة الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية COMESA، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى مهمة كان من الممكن إدراجها في النموذج.

وبالنسبة لقيم المعلمات المقدرة قد أظهرت النتائج ما يلي:

حجم الناتج المحلي الاجمالي لمصرGDPE له تأثير طردي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية COMESA، حيث أن إشارة المعامل موجبة وكانت القيمة الاحتمالية Sig = 0.0000 أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعنى أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى لمصر يؤدى إلى زيادة الفائض فى الميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا، بينما اتضح أن **حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية GDPA** له تأثير عكسي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، وهذا يعنى أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول الاتفاقية يؤدى إلى انخفاض الفائض فى الميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا.

المسافة DIJ بين مصر ودول الاتفاقية لها تأثير عكسي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، وهذا يعنى أن زيادة المسافة بين مصر ودول الاتفاقية تؤدى لانخفاض الفائض فى الميزان التجارى بين مصر وتلك الدول.

سعر الصرف لمصر EX له تأثير عكسي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، وهذا يعنى أن ارتفاع معدل الصرف يؤدى لانخفاض الفائض فى الميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا وذلك نظراً لارتفاع قيمة الواردات نتيجة ارتفاع معدل الصرف (حيث أن معظم الواردات المصرية من دول الكوميسا تتمثل فى مواد خام أو سلع أولية وهى واردات ضرورية).

أثرالاتفاقية EF له تأثير طردي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، وهذا يعنى أنه بعد توقيع الاتفاقية تأثر الميزان التجارى المصرى تأثيراً

إيجابياً، بينما **إجراءات الحد من عجز الميزان التجاري في مصر PR** لها تأثير غير معنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، حيث ان القيمة الاحتمالية0.1257=Sig أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وقد يرجع ذلك لكون معظم الواردات المصرية من تلك الدول تتمثل فى واردات من مواد خام أو سلع أولية لا يمكن الاستغناء عنها.

5/1 خلاصة البحث والتوصيات:

قامت مصر بتوقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة وذلك بغرض توثيق علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية سواء إقليمياً أو دولياً أو حتى بشكل ثنائى، حيث سعت مصر لزيادة حجم تجارتها الخارجية مع دول تلك الاتفاقيات بهدف تقليل العجز المستمر فى الميزان التجارى لها، إلى جانب تحقيق العديد من المنافع من تلك الاتفاقيات. وتعد اتفاقية الكوميسا من أهم الاتفاقيات التجارية لمصر، وذلك يرجع لما تتمتع به من خصائص تميزها عن غيرها من الاتفاقيات التجارية الأخرى. ومن هذا المنطلق **هدفت الدراسة إلى** تحليل وقياس أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى المصرى، **وأظهرت نتائج الدراسة** وجود تأثير معنوى وإيجابى لكل من (حجم الناتج المحلي الاجمالي لمصر وأثرالاتفاقية) على الميزان التجارى المصرى، بينما كان هناك تأثير سلبى ومعنوى للمسافة على الميزان التجارى المصرى.

وفي هذا الشأن توصي الدراسة بما يلي:

1. العمل على زيادة الصادرات المصرية من السلع الصناعية لدول الكوميسا للاستفادة من القرب الجغرافى واتساع أسواق تلك الدول.

2. زيادة الاستثمارات بين مصر ودول الكوميسا عن طريق إنشاء منطقة مشتركة للاستثمار بين دول الكوميسا وإعطاء حوافز للمستثمرين في المجالات التي لا تستنزف الموارد الطبيعية وخاصةً المياة.
3. الاهتمام بضرورة تطوير البنية الأساسية وخاصة قطاع النقل والمواصلات بالدول الأفريقية، والتى تمثل عائقاً أساسياً أمام التوسع فى التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا.
4. توفير نظام تأمين وائتمان لتشجيع المصدرين المصريين على الدخول للأسواق الأفريقية الواعدة.
5. الاهتمام الحكومى بتوفير وسائل نقل آمنة وجيدة للدول الافريقية المختلفة.
6. يجب استفادة مصر بتحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات نهائية مصنعة أو شبه مصنعة بهدف زيادة تنافسية الصادرات المصرية والاستفادة من القيمة المضافة وتغطية احتياجات تلك الأسواق الأفريقية من العديد من المنتجات.
7. عمل مراكز تجميع وتسويق للسلع المصرية فى بعض الدول الافريقية وذلك بغرض تسهيل تداول السلع لباقى الدول التى لا تطل على موانى وخاصة من دول الكوميسا.

قائمة المراجع

جمهورية مصر العربية، (2004)، *مركز المعلومات ودعم القرارات (قطاع المعلومات القومية)*، تقرير معلوماتى: أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى المصرى (1997– 2003)، القاهرة.

عيسى، محمد، (2012)، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، *مجلة الباحث*، العدد: 10.

قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية: http://www.trademap.org

موقع الكوميسا: https://www.comesa.int

وزارة التجارة والصناعة، (2015)، العلاقات التجارية المصرية– الأفريقية: التكتلات الاقتصادية فى القارة الأفريقية: دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا والتكتلات والدول المحورية خلال الفترة من 2010 حتى الربع الأول من 2015، *قطاع الاتفاقيات التجارية*، وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفاء سعد إبراهيم، (2019)، التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا: نموذج الجاذبية، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، جامعة القاهرة، المجلد العشرون، العدد الثانى.

Bela.BALASSA, (1969), *The theory of economic integration*, London.

Burger, M.J., Van Oort, F.G. and Linders, (2009), On the Specification of the Gravity Model of Trade: Zeros, Excess Zeros and Zero-Inflated Estimation, *the ERIM Report Series Research in Management*, ERIM Research Program: Organizing for Performance.

Cooper, C. and B. Massell, (1965), A New Loo; at Customs Union Theory, *Economic Journal*, Vol. 75,December, PP: 742-747.

Elmorsy. S,(2015), Determinants of Trade Intensity of Egypt With COMESA Countries, *Journal of The Global South*, Vol. 2, No. 2.

F-Machlup, (1977), *A history of Thought on Economic Integration*, Macmillan, London.

Howard. J, (2008), Gravity Model Specification and the Effects of The Canada US Border, *Federal Reserve Bank of Louis*, Working Paper, No. 24.

Lejour, A. and Verheijdan, J.P., (2004) Services Trade within Canada and the European Union, *CPB Discussion Paper*, Vol. 24.

Miroslav n.jovanovic and Richard g.n lipsey, (1998), *International economic integration "limits and prospects"*,second edition, London.

Panagariya, Arvind, (2000), Preferential trade liberalization: The traditional theory and new developments. *Journal of Economic Literature*, 38 (2).

Zarzoso, Inmaculada Martínez, (2003), Gravity model: An Application to Trade between Regional Blocs, *Atlantic Economic Journal*, 2003, vol. 31, issue 2, 174-187.

ملحق (1)

اختبار جزر الوحدة باستخدام الثابت Intercept لنموذج الجاذبية:

المتغيرات	اختبار Phillips-Perron	المعنوية
Yijk	-3.816109*	0.0109
Pe	-4.754454**	0.0001
Pa	-6.976564**	0.0003
GDPE	-5.827281**	0.0002
GDPA	-11.37946*	0.0000
DIJ	-4.358944	0.0033
EX	-3.084978*	0.0460
EF	-12.24265	0.0000
PR	-4.242697*	0.0046

*مستقرة عند المستوي الأول للفروق.

**مستقرة عند المستوي الثانى للفروق.

ملحق (2)

نتائج اختبار Jarque-Ber

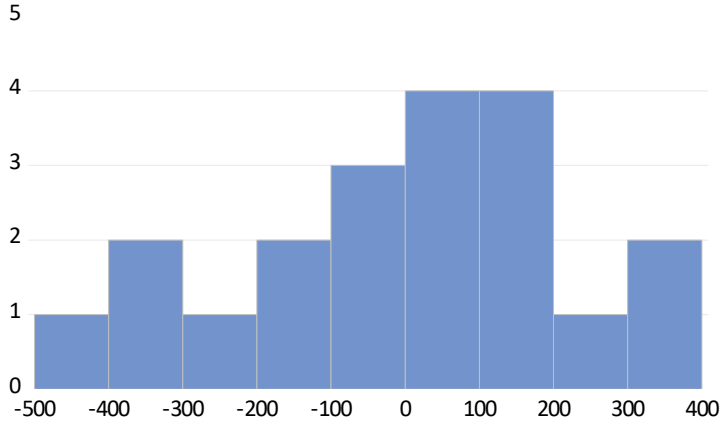

Series: Residuals	
Sample 2001 2020	
Observations 20	
Mean	-1.57e-12
Median	2.897223
Maximum	391.8494
Minimum	-424.3881
Std. Dev.	221.8903
Skewness	-0.133262
Kurtosis	2.401738
Jarque-Bera	0.357460
Probability	0.836331

ملحق (3):متغيرات نموذج الجاذبية للتدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (2001-2020)

السنوات	الميزان التجارى بين مصر ودول الاتفاقية	GDP لمصر	سعر الصرف لمصر	المسافة بين مصر ودول الاتفاقية بالكم	GDP لدول الاتفاقية	أثر الاتفاقية	إجراءات الحد من عجز الميزان التجارى
2001	-163	96.7	4	3845	191.1	0	0
2002	-210	85.2	4.5	3845	193.9	0	0
2003	12	80.3	5.9	3845	203.8	1	0
2004	32	78.8	6.2	3845	214.3	1	0
2005	134	89.6	5.8	3845	229.9	1	0
2006	204	107.4	5.7	3845	246.5	1	0
2007	172	130.4	5.6	3845	263.6	1	0
2008	437	162.8	5.4	3845	277	1	0
2009	1184	189.2	5.5	3845	287.3	1	0

0	1	307.4	3845	5.6	218.9	1314	2010
0	1	271.5	3845	5.9	235.9	768	2011
0	1	318	3845	6.1	279.1	1144	2012
1	1	322.5	3845	6.9	288.4	1200	2013
1	1	324.2	3845	7.1	305.6	1006	2014
1	1	334.7	3845	7.7	329.4	599	2015
1	1	344.9	3845	10	332.4	664	2016
1	1	365.8	3845	17.8	235.8	676	2017
1	1	383.1	3845	17.8	249.7	689	2018
1	1	393.1	3845	16.8	303.1	737	2019
1	1	408.7	3845	15.8	365.3	545	2020